المحاضرة رقم 9 : برنامج توطيد النمو الاقتصادي، والنموذج الجديد للنمو (2015-2030)

Programme de consolidation de la croissance économique, et le nouveau modèle de croissance (2015-2030)

تمهيد:

طيلة خمسة عشرة سنة الفائتة، دأبت الحكومة على نفس السياسة الاقتصادية الانفاقية ذات التوجه الكينزي في التنمية، غير أن الاستمرار في ذلك للفترة المقبلة أصبح يشكل تحدي، وذلك بفعل تراجع مالية الدولة على إثر بداية تراجع أسعار النفط (لازالت المحروقات الممول الرئيسي للخزينة)، ولهذا فقد تم اقتراح برنامج تنموي في البداية على نفس منوال البرامج السابقة يغطي الفترة (2015-2019)، ليتم التراجع عنه مطلع سنة 2017 ويتم استبداله بنموذج تنموي جديد ذو أبعاد قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل ولهذا فهو يغطي الفترة (2016-2030).

ومن هنا فإننا سوف نحاول في هذه المحاضرة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما مضمون برنامج توطيد النمو، ولماذا تم التوقف العمل به؟
- ما مضمون النموذج التنموي الجديد، وما أهم نتائجه حتى الآن؟

أولا-برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019):

1-مضمون وأهداف البرنامج:

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج السابقة وقد شرع في تنفيذه مطلع سنة 2015، من خلال فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو (2015-2019)[1]. وقد خصصت له ميزانية إجمالية قدرها 262 مليار دولار وفق معدل سنوي قدره 52.4 مليار دولار[2]، بينما بلغت ميزانتي 2015 و 2016 على التوالي: 4079.6 مليار دج ثم 1894.2 مليار دج.[3]

وتشمل الأهداف الرئيسية من هذا البرنامج مايلي:[4]

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية المحققة، من خلا منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، الصحة العمومية، الربط بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- تحقيق معدل نمو قوي في الناتج المحلي الخام (الاجمالي)، وفق معدل سنوي قدره 7% بحلول سنة 2019؛

---

[1] - ج ج د ش، **المرسوم التنفيذي رقم 15-205 مؤرخ في 27 يوليو سنة 2015، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019**، الجريدة الرسمية، عدد 41، الصادرة في 29 يوليو 2015.

[2] - حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، المركز الجامعي لميلة، عدد: 5، 2017، ص: 338.

[3] - انظر إلى :

- ج ج د ش، **قانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المتضمن قانون المالية لسنة 2015**، الجريدة الرسمية، عدد: 78، الصادرة في: 2014/12/31.
- ج ج د ش، **قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المتضمن قانون المالية لسنة 2016**، الجريدة الرسمية، عدد: 31، الصادرة في: 2015/12/31.

[4] - زكرياء مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص: 221.

- إعطاء أهمية أكبر للتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج المحروقات؛
- الاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتهما في تحقيق الأمن الغذائي وتنويع النسيج الاقتصادي؛
- مواصلة مجهودات مكافحة البطالة، بتشجيع الاستثمار المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية، من خلال تشجيع وترقية تكوين الإطارات واليد العاملة المؤهلة.

على ارض الواقع، أدى انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014 واستمراره خلال السنتين المواليتين (2015-2016)، إلى تراجع كبير في مداخيل الدولة ذلك أن عائدات النفط تشكل 95% من إجمالي الصادرات، ولأجل تدارك هذا الوضع بادرت السلطات إلى تبني عدة إجراءات بهدف ترشيد النفقات العامة، وعليه تم اقفال حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016، مع غلق جميع صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية وجعلها ضمن صندوق واحد، كما تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق بعد بإستثناء تلك التي تعد ذات أولوية وأهمية، وعليه تم فتح حساب تخصيص جديد بعنوان برنامج الاستثمارات العمومية تحت رقم 145- 302 والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج (محول من الحساب السابق) والذي يعطي صورة على انخفاض ميزانية البرنامج للفترة المتبقية (2017-2019)، وهو ما سيكون له تأثير لا محالة على تحقيق الأهداف المنوطة بالبرنامج ولا سيما النمو والتشغيل في نهاية المدة.[1]

وبناءا على سيرورة هذا البرنامج خلال السنتين الأوليتين (2015-2016)، يمكن تدارس طريقة توزيع مخصصاته المالية خلال هذه الفترة، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 9-1: التوزيع القطاعي لمخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2016)

المؤشر-السنوات	2015	2016	المجموع (مليار دج)	النسبة (%)
الصناعة	5.1	4.7	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	22.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	1854.2	441.3	2295.5	**38.4**
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع اخرى	900	860	1760	**29.5**
عمليات براس المال	464.6	239	703.6	**11.8**
المجموع	4079.6	1894.2	5973.8	100

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على:

-ج ج د ش، **قانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015**، الجريدة الرسمية، عدد: 78، الصادرة في 31 ديسمبر 2014، ص: 48.

-ج ج د ش، **قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016**، الجريدة الرسمية، عدد: 72، الصادرة في 31 ديسمبر 2015 ، ص: 38.

[1] - انظر إلى: - زكرياء مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 221-222
- هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 54-55

من الجدول أعلاه، يتبين لنا أن قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية قد نال حصة الأسد من إجمالي ميزانية البرنامج لسنتي 2015 و2016 وذلك بنحو 38.4%، وذلك بعدما كانت الريادة لقطاع التنمية البشرية في البرامج السابقة (40% للبرنامج السابق)، ولعل السبب في ذلك يعود إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لاتمام المشاريع المتخلفة عن البرامج السابقة خصوصا في ظل اتجاه الموارد المالية للدولة نحو الانخفاض، وفي المرتبة الثانية نجد نفقات مخططات البلديات للتنمية ومواضيع أخرى (مثل: توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين، تجهيزات فلاحية وتجارية وقاعدية، ..الخ) وذلك بحصة 29.5%، ثم عمليات مرتبطة براس المال ذات العلاقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتخفيض الفوائد..الخ بحصة 11.8%، ثم قطاع الفلاحة والري بحصة 6.8%، تليه قطاعات التربية والتكوين بنحو 5.1%، ثم باقي القطاعات الأخرى (مجتمعة) بحصة 8.4%.

والملاحظ هو تسجيل تراجع في المخصصات المالية القطاعية لهذا البرنامج سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وهذا بعد تسجيل تراجع في إجمالي الميزانية، وقد سجلت أكبر التراجعات في: قطاع المنشآت القاعدية (-76%)، عمليات راس المال (-48.5%)، التربية والتكوين (-65.5%)، دعم الخدمات المنتجة والحصول على السكن (بأكثر من 50%). ويفسر ذلك بسياسة التقشف المتبعة من طرف الدولة مطلع سنة 2016 نتيجة تدهو أسعار النفط وبالتالي مداخيلها.[1]

2-تقييم نتائج البرنامج:

وسوف نحاول الوقوف عند نتائج هذا البرنامج في السنتية الأوليتين، من خلال تحليل الوضعية الاقتصادية اعتمادا على مجموعة من المؤشرات:

جدول رقم 9-2 : تطور أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2014-2016)

المؤشر/السنوات	2014	2015	2016
سعر النفط (دولار للبرميل)	**100.2**	**53.1**	**45**
معدل النمو الاقتصادي (%)	3.8	3.7	3.2
معدل التضخم(%)	2.92	4.78	6.4
معدل البطالة(%)	10.6	11.2	10.5
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	9.28-	27.537-	26.031-
الميزان التجاري (مليار دولار)	0.46	27.289-	20.127-
عائدات المحروقات (مليار دولار)	58.4	33.08	27.9
الدين الخارجي (مليار دولار)	3.74	3.02	3.85

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على:

-بنك الجزائر، التقرير السنوي عن التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر (2016)، الجزائر.

-البنك الدولي، قاعدة البيانات الالكترونية (2020).

[1] – هدى بن محمد، هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، جامعة بني سويف، مصر، عدد 5، 2020، ص ص: 52-53

ألقى تراجع أسعار النفط منتصف 2014 واستمراره سنتي 2015 و2016، بظلاله على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي، حيث شهدت أسعار النفط تراجعا بحدود 47% و55% سنتي 2015-2016 عن أسعار 2014، مما نجم عنه تراجع في معدلات النمو الاقتصادية -وإن كانت طفيفة في البداية 3.7% ثم 3.2% بفضل النمو المسجل في قطاعات خارج المحروقات كالفلاحة والبناء والاشغال العمومية-إلا انها سوف تكون أكثر بروزا انطلاقا من سنة 2017 (1.3%)، كما أدى ذلك إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات وبقوة بانتقاله من 9.28 مليار دولار إلى 27.5 مليار دولار ثم 26 مليار دولار للفترة (2014-2016)، وذلك نتيجة الهبوط الحاد في عائدات المحروقات بشكل أساسي (ذات الوزن في الصادرات) بأكثر من 50% سنوات 2015-2016، ومن ثم تسجيل عجز متزايد في الميزان التجاري برصيد 27 ثم 20 مليار دولار مقارنة برصيد موجب 0.45 مليار دينار سنة 2014، وانعكاسا لذلك سجلت احتياطات الصرف الأجنبية للبلد تراجعا إلى 144.3 مليار دولار ثم 114.2 مليار دولار مقارنة بـــ179 مليار دولار سنة 2014، رغم ذلك تبقى الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبيا. حيث يبقى الدين الخارجي مستقرا في حدود 3.5 مليار دولار.

وخلال نفس الفترة (2014-2016) سجل سعر صرف العملة المحلية تراجعا مقارنة بالعملات الأجنبية كالدولار والاورو مما أدى إلى ارتفاع في الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين[1]، حيث انتقل معدل التضخم من 2.9% إلى 4.8% ثم 6.4% لذات الفترة، اما بالنسبة للتشغيل فقد سجلت معدلات البطالة ارتفاعا في 2015 (11%) ثم انخاضا سنة 2016 (10.5%)، وهذا راجع للتحفيزات الضريبية والإدارية لانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما انها مرشحة للاستقرار أو الانخفاض بسبب إجراءات التقشف وتجميد المشاريع مستقبلا.[2]

ثانيا-النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2016-2030):

1-تعريف وأهداف النموذج:

تمت المصادقة على هذا النموذج من طرف مجلس الوزراء (برئاسة عبد المالك سلال) بتاريخ 26 جويلية 2016[3]، وذلك في ظل الازمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد على اثر انهيار أسعار النفط انطلاقا من سنة 2014 واستمرار ذلك في السنوات المقبلة، ويعبر هذا النموذج عن برنامج تنموي يحتوي على جملة من الإصلاحات والتدابير الاستعجالية قصد معالجة الاختلالات الاقتصادية قصيرة الاجل (العجز الميزانياتي)، وتحقيق مقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي في المدى المتوسط والبعيد للخروج من التبعية النفطية إلى اقتصاد أكثر تنوعا واستقرارا واستدامة. [4]

---

[1] – هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 53-54.

[2] – زكرياء مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص: 225.

[3] – طلال عباسي، لعربي يخلف، الربيع عيساني، النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي، **ملتقى وطني حول: التوجهات النقدية والمالية للإقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية**، يوم 14 نوفمبر 2019، جامعة الجلفة، ص: 26.

[4] – ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر-بين الواقع والتجسيد-، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، جامعة الوادي، الجزائر، عدد: 10، 2017، ص: 91.

وعليه فقد ارتكز هذا النموذج في بلوغ أهدافه على شقين أساسيين، كالتالي:[1]

أ-المقاربة المستجدة للموازنة: حيث يبرز النموذج أهداف رئيسية آفاق 2019 كالتالي:

- ✓ تحسين أو تطوير إيرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية النفقات الرئيسية للتسيير؛
- ✓ خفض محسوس في عجز الخزينة في حدود سنة 2019؛
- ✓ تجنيد موارد إضافية ضرورية من السوق المالي الداخلي.

ب-مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي: وتضم جملة أهداف على المدى المتوسط والطويل (2020-2030):

- ✓ تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5% سنويا للفترة (2020-2030)؛
- ✓ مضاعفة الناتج الداخلي الخام للفرد بـــ 2.3 مرة لذات الفترة؛
- ✓ مضاعفة نصيب الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة من 5.3% (2015) إلى 10% من الناتج الداخلي الخام بحلول 2030؛
- ✓ تحقيق تحول طاقوي في البلد، وذلك بالخصوص في خفض معدل الإستهلاك الداخلي للطاقة إلى حدود النصف (من 6% سنة 2015 إلى 3% سنة 2030)؛
- ✓ تنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

ومن ثم يستهدف هذا النموذج، تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون العشرية القادمة[2]، وذلك عبر ثلاثة مراحل أساسية:[3]

أ-مرحلة الإقلاع أو الانطلاق (2016-2019): والتي تستوجب تحقيق تطور في القيمة المضافة لمختلف القطاعات نحو المستوى المستهدف لها؛

ب-المرحلة الانتقالية (2020-2025): والتي ستتيح إمكانية تثمين قدرات استدراك تأخر الاقتصاد الوطني؛

ج-مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030): في النهاية سوف يستفيد الاقتصاد الوطني من إمكانياته في اللحاق بالركب، وتتقارب المتغيرات المغتلفة للاقتصاد نحو توازنها.

عموما، ومن أجل تحقيق الأهدف المشار اليها سابقا، فإن النموذج يحدد ثلاثة مجلات استراتيجية لإحداث التغييرات الكمية والنوعية اللازمة في الاقتصاد، كالتالي:[4]

أ-ديناميكية القطاعات المطلوبة : حيث يتوجب التنويع تنمية فروع نشاط جديدة بما يسمح باستخلاف القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو.

---

[1] – Ministère des Finances, **LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE)**, alger, juillet 2016, p : 2.

[2] – ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

[3] – Ministère des Finances, op-cit, p : 11.

[4]– عبد الوهاب بوكروح، **النموذج الإقتصادي الجديد: 6 توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع؟**، جريدة الجزائر اليوم، عدد: 10 أفريل 2017:
https://www.aljazairalyoum.com/%d8%ad%d9%83%d9%88%d9%85%d8%a9-%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%84-%d8%aa%d9%83%d8%b4%d9%81-%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%b7%d9%88%d8%b7-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d9%8a%d8%b6%d8%a9-%d9%84%d9%86%d9%85%d9%88/.15-12-2019.

فالهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، يقابله معدل نمو للقطاعات الأخري يترواح بين 6.5-7.4% لقطاع الخدمات، على اساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7% خلال الفترة المرجعية.

ب- تعزيز نظام الاستثمار: وذلك من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي أيضا، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025 بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة(PPP) ، وهذا يتطلب:

-تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو؛

-سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

ج-الملاءة الخارجية : الاستدامة الخارجية تمثل تحديا رئيسا في المرحلة القادمة وفي ظل الاطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات. حيث سترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا بـــ6.5% سنويا، في حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3% خلال السنوات الأولى للتحول. على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد قترة معينة. وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة احفورية قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية. مع العلم أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات واستيراد المواد الطاقوية خلال السنوات الأخيرة، لا يمكن تحملها بداية من العام 2020.

وأكدت الوثيقة على أن الاقتصاد الوطني خلال عملية تحوله في غضون 2030، تواجهه أربعة تحديات رئيسة : درجة التغير في الهيكل الإنتاجي، تطور الدين الداخلي، الملاءة الخارجية والانتقال الطاقوي الذي سوف يسمح بزيادة صادرات النفط والغاز، والاندماج في مسار التحول الطاقوي العالمي.

إن تجسيد مضمون النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، يقتضي اتخاذ جملة من التدابير الاستراتيجة، كالتالي:[1]

- ✓ عصرنة القطاع الفلاحي من أجل ضمان الأمن الغذائي وتحقيق تنويع الصادرات، عن طريق تطوير الصناعات الغذائية بما يتماشى ومميزات كل منطقة، توسيع رقعة الزراعة المروية وفق الاساليب العلمية، ضمان وصول الدعم الى الفلاحين الحقيقين، بما يساهم في تحسين اداء المستثمرات العائلية وتثمين المنتوج المحلي.
- ✓ تحقيق التحول الطاقوي نحو مصادر بديلة، لضمان الامن الطاقوي وتنويع الصادرات؛

[1] – ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 92-93.

- ✓ تحفيز المقاولاتية في الجزائر؛
- ✓ تمويل الاستثمار : من أجل تحقيق رؤية 2030 يتطلب تقييم سريع للاستثمار الخاص خارج المحروقات، من خلال مراجعة سريعة لنظام الاستثمار الوطني في التجهيزات العمومية، إصلاح سريع للنظام البنكي، وتطوير سريع لسوق رؤوس الاموال؛
- ✓ تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه ؛
- ✓ ضرورة تجاوز فترة التباهي بالامكانيات السياحية إلى بناء قطاع سياحي فعال مولد للثروة؛
- ✓ حكامة النموذج الاقتصادي الجديد، عبر نظام وطني جديد للاستثمار، ونظام وطني للإحصاء، مع تقييم السياسات العامة.

2- التوزيع القطاعي لميزانية النموذج:

يوضح الجدول اسفله، أنه قد تم توزيع ميزانية برنامج النمو الجديد للفترة (2017-2019) على تسعة قطاعات أساسية، وقد سجلت الميزانية الاجمالية للنموذج نموا خلال سنة 2018 بمعدل فاق 63% مقارنة بسنة 2017 لتشهد بعد ذلك تراجعا بحوالي 39% سنة 2019، ولهذا كانت المخصصات المالية لمختلف القطاعات مرتفعة لهاته السنة مقارنة بباقي السنوات، وعموما كانت الحصة الأكبر في مجموع الميزانية للثلاث سنوات من نصيب مخططات البلدية للتنمية والمواضيع الأخرى ذات العلاقة بتوفير الحاجيات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية بنسبة 51% بعدما كانت في المرتبة الثانية، تلتها المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية التي تدحرجت إلى المرتبة الثانية بحوالي 17.4%، ثم قطاع عمليات راس المال بنسبة 13%، ثم تأتي باقي القطاعات وبنسب أقل.

جدول رقم 9-3:المخصصات المالية القطاعية في اطار النموذج الجديد للنمو (2017-2019) الوحدة: (مليار دج، %)

المؤشر-السنوات	2017	2018	2019	المجموع	النسبة (%)
الصناعة	3.6	5.3	3.6	12.5	0.25
الفلاحة والري	101	116.5	101.1	318.6	6.32
دعم الخدمات المنتجة	5.1	73.3	5.1	83.5	1.66
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	139.9	596.5	139.9	876.3	**17.37**
التربية والتكوين	90.9	101.7	90.9	283.5	5.62
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30.6	77.1	30.7	138.4	2.74
دعم الحصول على سكن	14.9	69.8	15	99.7	1.98
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع اخرى	835	900	835	2570	**50.95**
عمليات براس المال	165.3	330	165.3	660.6	**13.1**
المجموع	1386.6	2270.5	1386.7	5043.8	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على :

-ج ج د ش، **قانون رقم 18-18 مؤرخ في 27 ديسمبر 2018، يتضمن قانون المالية لسنة 2019**، الجريدة الرسمية، عدد:79، الصادرة في 30 ديسمبر 2018، ص: 30.

- ج ج د ش، **قانون رقم 17-11 مؤرخ في 27 ديسمبر 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 12018**، الجريدة الرسمية، عدد:76، الصادرة في 28 ديسمبر 2017، ص: 67.

- ج ج د ش، **قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017**، الجريدة الرسمية، عدد:77، الصادرة في 29 ديسمبر 2016، ص: 67.

3- تحليل وتقييم نتائج النموذج:

في هذا الإطار، سوف نحاول الوقوف على أهم نتائج المرحلة الأولى (2016-2019)، ولا سيما في مجالات: المالية العامة، الاستدامة الخارجية والتنويع الاقتصادي، دعم نشاط المقاولاتية، كما يلي:

3-1-المالية العامة وتوازناتها: يحتوي هذا الجانب-كما جاء في مضمون النموذج-الرفع من حجم إيرادات الجباية العادية وترشيد النفقات بما تقتضيه أهداف خفض العجز في الموازنة تدريجيا إلى حين القضاء عليها آفاق 2019. ويتضح من الجدول اسفله تحقيق ارتفاع محسوس في إيرادات الجباية العادية (خارج المحروقات) بين 2015-2019 وذلك بما يفوق مبلغ 1000 مليار دج (39%)، وهو انعكاس للميكانيزمات التي لجأت اليها الدولة لتحسين نظامها الجبائي، ولا سيما من خلال : عصرنة الإدارة الجبائية ومحاربة التهرب والغش الضريبيين، ومن جهة أخرى الرفع من مستوى بعض الرسوم والضرائب وفرض ضرائب جديدة*، وقد ساعدت هذه النتيجة في تغطية تراجع إيرادات الجباية البترولية لذات الفترة والمقدرة بنفس المبلغ (1000مليار دج) مقارنة لما قبل الازمة.

وبالرغم من هذه النتائج، استمرت الميزانية العمومية في تسجيل عجوزات منتظمة بعد 2014 (بإستثناء سنة 2017 التي شهدت انخفاض كبيرفي العجز)، ويرجع ذلك في الحقيقة إلى عاملين مهمين، اولاهما هو تزايد النفقات العمومية بوثيرة مرتفعة سنتي (2018-2019) رغم الإجراءات المتخذة**، وثانيهما الانخفاض الكبير في إجمالي الإيرادات بفعل الانخفاض الكبير كذلك في إيرادات المحروقات ذات الوزن الكبير على عكس الإيرادات خارج المحروقات.

وبالنسبة لسنة 2017، فإن التراجع الكبير المسجل على عجز الميزانية (39%)، يرجع بشكل أساسي إلى اعتماد الحكومة على موارد صندوق ضبط الإيرادات لتغطية جزء من النفقات العمومية، لكن ومع نفاذه في فيفري 2017، عاود العجز إلى الظهور من جديد في ميزانية الدولة وبشكل مرتفع في حدود: 2231 مليار دج ثم 2050 مليار دج سنتي 2018 و2019 على التوالي.[1]

جدول رقم 9-4: تطور حجم إيرادات ونفقات الميزانة العامة للدولة (2014-2019) الوحدة: مليار دج

المؤشر-السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات البترولية	3388.4	2373.5	1781.1	2372.5	2776	2714
الإيرادات خارج المحروقات	2349.9	2729.6	3261.1	3435.4	3393.8	3793
نفقات الميزانية	6995.7	7656.3	7383.6	5535	8627	8557
إيرادات الميزانية	4385.7	5103.1	5042.2	4740	6496	6507
رصيد الميزانية	1257.3-	2553.2-	2341.4-	**795-**	2231-	2050-

المصدر: طلال عباسي، لعربي يخلف، الربيع عيساني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 29-30.

* من التدابير الجبائية نجد: الرفع من الرسم على القيمة المضافة من 17% إلى 19%، رفع الرسوم على العقارات والوقود والأجهزة الكهرومنزلية والاستيراد.

** من تدابير النفقات نجد: تقليص فاتورة الاستيراد، تجميد التوظيف في القطاع العام وإقرار عدم الزياد في الأجور للسنوات الثلاث المقبلة.

[1] - طلال عباسي، لعربي يخلف، الربيع عيساني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 29-30.

وفي خضم نفاذ الموارد المالية للدولة، وبغية استبعاد فكرة اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وما ينجم عنها، لجأت الحكومة إلى التمويل غير التقليدي سنة 2017، والذي يسمح لبنك الجزائر وبشكل استثنائي لمدة 5 سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة في تحقيق توازن الميزانية العامة وميزان المدفوعات نهاية المدة، وذلك عبر:[1]

- ✓ تغطية إحتياجات تمويل الخزينة؛
- ✓ تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- ✓ تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

3-2-الاستدامة الخارجية وتنويع الاقتصاد: ويضم هذا الجانب في النموذج الجديد للنمو، هدف تقليص عجز الميزان التجاري وكذا ميزان المدفوعات عن طريق تنويع مصادر الدخل والتخلص من التبعية للمحروقات.

يبرز الجدول أسفله، استمرار العجز في الميزان التجاري طوال الفترة 2015-2019 (بإستثناء سنتي 2017-2018 التي شهدتا تراجع دون إختفاءه)، فالبرغم من تراجع قيمة الواردات طيلة الفترة السابقة، إلا أن تقلبات أسعار المحروقات دوليا كان لها اثر مباشر على عائدات التصدير منها في الجزائر وبالتالي إجمالي الصادرات نظرا لاهميتها النسبية المرتفعة في تركيبها (95-92%)، فبعد تراجع طيلة الفترة 2014-2016، تشهد الأسعار تحسنا سنوات 2017-2018 عند مستوى 52.4 دولار ثم 69.9 دولار على التوالي لكن لا تلبث أن تتراجع من جديد. كما تجدر الإشارة إلى أن تراجع الواردات انطلاقا من 2017 يرجع إلى اتخاذ السلطات حزمة تدابير لتقليص فاتورة الاستيراد، منها منع قائمة بـــ 900 سلعة من الاستيراد*، وكذا تشجيع المؤسسات المحلية على الإنتاج والتصدير.[2]

في هذا الايطار، سجل انتعاش في حجم الصادرات خارج المحروقات انطلاقا من سنة 2018 (بعد تسجيل نوع من التراجع للفترة السابقة)، لتنتقل حصتها من 1.48 مليار دولار (2015) إلى 2.58 مليار دولار (2019)، وبالرغم من تطور نصيبها في إجمالي الصادرات من 4.3% إلى 7.2%، إلا أن هذا الرقم يبقى هزيل جدا خصوصا إذا ماقورن مع النسبة الساحقة للمحروقات والتي تدحرجت إلى 92%.

وذلك تظل الوضعية التجارية والمالية الخارجية للجزائر غير مستقرة وغير مستدامة، بفعل استمرار سيطرة المحروقات على عائدات التصدير، وهي التي تعرف بالتقلبات الشديدة في أسعارها ناهيك عن تراجع المخزونات منها في الجزائر وضعف الإنتاج منها في السنوات الأخيرة.

---

[1] – هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

* مثل: المواد الصناعية كالرخام والغرانيت، المحولات الكهربائية، مواد الصنابير، مواد غذائية كالمصبرات وعصير الفواكه، الشكولاتة وبعض المكسرات....

[2] – طلال عباسي، لعربي يخلف، الربيع عيساني، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

جدول رقم 9-5 : تطور حجم الصادرات والواردات الجزائرية (2014-2019) الوحدة: مليار دولار

المؤشر-السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات	60.13	34.56	29.31	34.57	41.93	35.82
الصادرات خارج المحروقات	1.67	1.48	1.39	1.37	2.93	2.58
الواردات	59.67	52.65	49.44	48.98	46.27	41.93
الميزان التجاري	0.46	18.09-	20.13-	14.41-	4.34-	6.11-
سعر النفط (دولار)	100.234	53.066	45.065	54.12	71.44	64.49

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على:

- طلال عباسي، لعربي يخلف، الربيع عيساني، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

-ONS, **EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2013 A 2018**, Collections Statistiques N° 214/2019, Série E : Statistiques Economiques N° 101, alger, DECEMBRE 2019, p : 5-12.

- هيئة التحرير، أوبك: سعر النفط الجزائري بلغ 54.12 دولار للبرميل في سنة 2017، إيكوألجريا (موقع اخباري اقتصادي)، 09 /01/ 2018، على الموقع: https://www.eco-algeria.com/node/1892.20-4- 2020

-هيئة التحرير، البترول الجزائري خسر حوالي 7 دولارات سنة 2019، الإذاعة الوطنية، 2020/01/16، على الموقع: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200116/188463.html.13-5-2020.

3-3- دعم النشاط المقاولاتي: لعل التجسيد الميداني لهذا الجانب من النموذج، يتجلى في تطوير قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث يمكن أن تشكل مدخلا فعالا لتنويع الاقتصاد وترقية الصادرات خارج المحروقات، خصوصا مع غلق باب الاستيراد أمام العديد من السلع الأجنبية ومنح امتيازات للمنتجين محليا

ويوضح الجدول أسفله، تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامة بين 2017 و2019 وذلك بنحو 61899 مؤسسة (10.15%)، يشكل فيها القطاع الخاص الأغلبية بنحو 671267 مؤسسة (99.96%) سنة 2019 والباقي للقطاع العمومي (0.04%). وبحسب التوزيع القطاعي لهاته المؤسسات (الخاصة) فنجدها تتركز في قطاع الخدمات بدرجة أولى مع تحسن طفيف في الفترة الثانية (من 53.4 إلى 54.7%)، يليه قطاع البناء والاشغال العمومية الذي عرف نموا واستقطابا ملحوظا لهذا النوع من المؤسسات بانتقال حصته من 2.3% إلى 28.22%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بدون تغيير يذكر في حصته بحوالي 15.5%، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة نجد قطاع الزراعة بحصة ضعيفة قدرها 1.1%، وفي الأخير قطاع المحروقات بـــأقل من 0.5%.

وبهذا تظل قطاعات استراتيجية مثل الزراعة والصناعة التحويلية، ذات جاذبية أقل للاستثمار بالنسبة للخواص وهي القطاعات التي كان يعول عليها كثيرا ضمن النموذج الجديد للنمو بغرض النهوض بالاقتصاد الوطني وترقية الصادرات خارج المحروقات[1]، وهو ما يستدعي إعادة التفكير في شروط ومناخ الأعمال

[1] - طلال عباسي، لعربي يخلف، الربيع عيساني، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

الواجب توفيره قصد تحفيز الشباب خصوصا على ولوج هذه المجالات، وكذا العمل على جذب الاستثمار الأجنبي اليها.

جدول رقم 9-6: تطور التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر (2017-2019)

السنوات	2017		2019	
النشاط	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الزراعة	6599	1.08	7387	1.1
المحروقات، الطاقة، المناجم	2887	0.47	3064	0.46
البناء والاشغال العمومية	17930	2.94	190155	28.32
الصناعة التحويلية	94930	15.57	103621	15.43
الخدمات	325625	53.42	367040	54.66
المجموع	609611	100	671510	100

Source:

-Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletin d'information Statistique de la PME**, N°32, Edition Mai 2018, alger, p : 10.

-Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletin d'information Statistique de la PME**, N°36, Edition Avril 2020, alger, p : 09

أخيرا، أن المسجل في هذه المرحلة لجوء الحكومة إلى الحلول السهلة لعلاج مشاكل نقص التمويل في الاقتصاد، من خلال الإصدار النقدي دون السعي بجدية كافية إلى تنمية القطاعات الإنتاجية الراكضة وتلك القطاعات الكفيلة بخلق الثروة بسرة (المؤسسات الناشئة) وذلك انطلاقا من الموارد المالية المتاحة. وفي انتظار استكمال مراحل النموذج الجديد للنمو، تشكل عملية تقييم النتائج المحققة في مراحله الأولى سياسة رشيدة بهدف التعديل في الخطط المستقبلية واستباق الاختلالات الممكنة.